



السياسة النقدية

(السياسة النقدية في العراق)

د. عمار نعيم زغير

اهداف المحاضرة

- يتوقع من الطالب في نهاية المحاضرة أن:
 - 1- يتعلم عناصر النظام النقدي.
 - 2- يفهم طبيعة النظام النقدي العراقي ومنطقة الإسترليني.
 - 3- يستوعب طبيعة النظام النقدي في العراق والعملة المتداولة.
 - 4- يدرك كيفية نشوء مصرف الرافدين والمصارف المتخصصة.

عناصر النظام النقدي

- 1- النقود المتداولة في المجتمع من حيث شكلها ونوعها.
- 2- المؤسسات المسؤولة عن اصدار وخلق وإدارة النقود.
- 3- التشريعات والقوانين ومجموعة الإجراءات المنظمة للأحوال النقدية في المجتمع.

النظام النقدي العراقي ومنطقة الاسترليني

- أنشأت منطقة الإسترليني عام 1939 في إنكلترا.
- سبب النشوء بوادر الحرب مع المانيا النازية لمساعدة بريطانيا في حربها.
- شرط منطقة الإسترليني تحويل العملات فيما بين الدول دون قيدٍ او شرط وبأسعار صرف ثابتة ومحددة.
- سبب انضمام العراق لمنطقة الإسترليني هو السيطرة الاستعمارية لبريطانيا والتبعية الاقتصادية، فضلاً عن لما كان يتمتع به الجنيه الإسترليني من قوة بوصفه عملة دولية.
- خرج العراق من منطقة الإسترليني عام 1959.

النظام النقدي العراقي والعملة الوطنية

- العملة الرسمية المتداولة في العراق هي الدينار.
- تم اصدار الدينار العراقي لأول مرة كعملة وطنية عام 1931، حيث ان كل دينار يساوي جنية إسترليني واحد حتى عام 1947؛ وبالتالي تغير قيمة الدينار العراقي الخارجية وفقاً لتغير قيمة الجنيه الإسترليني.
- تم انشاء البنك المركزي العراقي وفقاً لقانون رقم 72 لسنة 1956.

مصرف الرافدين

- تم انشاءه عام 1941 كأول مصرف عراقي حكومي يقوم بالعمليات التجارية بكافة أنواعها داخل وخارج العراق.
- في منتصف عام 1964 صدر قانون تأمين المصارف رقم 100 لسنة 1964 والذي تم بموجبه اقتصار ملكية البنوك ومؤسسات الائتمان على الحكومة وبهذا اصبح الجهاز المصرفي بعد التأمين كالاتي:
 - 1- البنك المركزي العراقي.
 - 2- المؤسسة العامة للمصارف.
 - 3- المصارف المتخصصة.

المصارف المتخصصة

• 1- المصرف الزراعي:

• استقل المصرف الزراعي عن المصرف الزراعي - الصناعي في عام 1946 لتولي مهامه في تمويل القطاع الزراعي.

• 2- المصرف الصناعي:

• استقل المصرف الصناعي عن المصرف الزراعي - الصناعي في عام 1946 لتولي مهامه في النهوض بالصناعة الوطنية.

• 3- المصرف العقاري:

• تأسس وفقاً لقانون رقم 18 لسنة 1948 لإقراض المواطنين لغرض شراء أو ترميم أو تشييد الدور السكنية.

شكراً لإصفاؤكم